بعد الثلاثين من آذار في السنة الماضية ـ غيرنا رأينا بالنسبة للمصادرات ٠٠ ولذلك فاننا مستعدون الآن للدخول معها في مفاوضات » (معاريف ٧٧/٣/١٥) ٠

وكانت سلطات الاحتلال قد « صادرت عام ١٩٦١ ما مساحته ٥١٠٠ ـ٥٥٠٠ دونم من الاراضي التابعة لقرى دير الاسد والبعنه ونحف ومجدلكروم ، الواقعة في مركز الجليل لاقامة مدينة كرمئيل اليهودية عليها » (العرب في اسرائيل ص ١٨٣ ، معاريف ٧٧/٣/١٥) وكانت تلك المصادرة قد جوبهت بمعارضة شديدة من اصحابها ، وهي معارضة قل ان صادفت السلطات الاسرائيلية مثيلا لها ، وعرض الامر في حينه على الكنيست ، كما ودعا اهالي القرى التي صودرت ارضها الى « عقد مؤتمر احتجاج ضد مصادرة اراضيهم في اواخر آذار ١٩٦٢ ، الا ان الحاكم العسكري في الجليل اعلن القرى الاربع منطقة مغلقة يومها ، وبهذا منع دخول اي انسان اليها ، مما ادى الى الغاء عقد المؤتمر المذكور ٠ ثم عاد الحاكم العسكري وتصرف بالطريقة نفسها ، واحبط عقد مؤتمر احتجاج آخر كان من المقرر عقده في منتصف كانون الثاني ١٩٦٤ ٠ اما السكان فقد توجهوا بالشكوى ضد اوامر المصادرة الى المحكمة العليا التي اصدرت امرا تمهيديا بهذا الشأن في منتصف شباط ١٩٦٣ ، الا انه عند اجراء المحاكمة النهائية ، وبعد ان رفض قاضيان ، من قضاة المحكمة الثلاثة ، النظر في القضية ، لان السكان اعلنوا انهم « لا يثقون بهما » ، طلب الاهالي ابطال شكواهم وعدم البت فيها » (العرب في اسرائيل ص ١٨٤ ـ ١٨٥)٠

الا ان مناحم راهط يتجاهل في مقاله كل هذه الحقائق ، ويشير الى ان السلطات الاسرائيلية ، كانت قد اقترحت على اصحاب هذه الاراضي مبلغا يتراوح بين « ١٥٠ ـ ٤٥٠ ليرة اسرائيلية للدونم الواحد ، الا انهم رفضوا ذلك ، ولا زالوا يرفضون حتى الآن رغم انهم اقترحوا عليهم في المدة الاخيرة مبلغ ٢٥٠٠ ل٠ ٠ للدونم الواحد » ثم يعزز صدق ما ذهب اليه بأقوال اصحاب الاراضي على حد زعمه ، بقوله :« أليس ذلك مهزلة ، ان نعوض عن دونم البناء السكني ، بمبالغ زهيدة كهذه ؟ » (معاريف ٧٧/٣/١٥) ٠

وهنا ينتقل مناحم راهط الى ما يسميه بالتوجه الجديد لمديرية اراضي اسرائيل ، في تعاملها مع اصحاب الارض المصادرة بان تدفع لهم ، وفقا للقيمة الاستغلالية التي ستكون للارض في المستقبل ، وليس وفقا لسعرها واستعمالها يوم المصادرة ٠ اي ، وكأن الارض صودرت بعد ان اقيمت عليها اعمال البناء والتطوير ، الامر الذي يزيد من قيمتها ، وهكذا فان مديرية اراضي اسرائيل « تقترح هذه الايام لاصحاب الاراضي المصادرة في العام الماضي مبالغ حدها الاقصى ٢٠ الف ليرة اسرائيلية للدونم الواحد » ٠ (المصدر نفسه)٠

وعلى حد قول احد موظفي المديرية « ونحن نقترح التعويضات الآن وفقا للائحة اسعار جديدة ، تعتمد على قيمة الارض في المستقبل ، بعد اعمال التطوير وقبل البدء في البناء عليها واستغلالها استغلالا كاملا ، وليس ذلك وحسب ، وانما قررت مديرية اراضي اسرائيل ان تمكن كل من لا يريد تعويضاته الآن ، من الحصول عليها في المستقبل وفقا لقائمة التعويضات المقترحة الآن ، ولكن باسناد كامل لسلم غلاء المعيشة ٠٠ واننا في هذه الحالة لسنا اقل جودة ، من اي بنك تجاري »٠ (المصدر نفسه)

ومرة اخرى يتجاهل كاتب المقال ومعه الموظف في مديرية اراضي اسرائيل ، ان القضية لم تكن بتاتا قضية تعويضات ملائمة او غير ملائمة ، وانه في البحث الذي جرى في الكنيست الاسرائيلي في تاريخ ٧٥/١٠/٢٧ ، حول مشروع قانون يتعلق بالتعويضات عن